مكتبة
معهد البحوث والدراسات العربية
الرقم : 338.5 ز 81

صناعة التكرير فى الوطن العربى

واستراتيجية لصناعة تكرير عربية إقليمية ديناميكية

الدكتور عصام الزعيم *

يكاد الاهتمام الاقتصادى والتكنولوجى بصناعة النفط يكون أمراً جديدا فى الوطن العربى شأنه فى ذلك شأن صناعة الغاز طبيعيا كان أم مصاحبا . وخلال عشرات السنين التى انقضت على اكتشاف حقول النفط العربية الأولى فى البحرين والعراق اقتصر التعرض إلى تصنيع النفط العربى وبالتحديد تكريره على معالجات أقرب إلى الجغرافيا الاقتصادية منها إلى علم الاقتصاد الصناعى .

هذا بالإضافة إلى طرح مشكلة تصدير النفوط العربية فى حالتها الأولية الخام ، أى دون تكرير طرحا سياسيا إيجابيا لكنه ناقص وغير اقتصادى ، وتغيرت هذه الصورة منذ مطلع الستينات ، حيث بدأت الدول العربية وفئة المتخصصين العرب فى اقتصاديات النفط تولى اهتماما متزايدا باقتصاديات التكرير وتصنيع النفط محليا[1] . وفى هذا الإطار بادرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول إلى تنظيم هذه الندوة الهامة والواقع أن الاهتمامات المتزايدة بتطوير صناعات التكرير النفطى العربية إنما تعود إلى التطورات البنيوية التى طرأت على قطاعات النفط العربى وخاصة منذ منتصف العقد الماضى .

من أهم عوامل انعزال صناعة النفط عن الاقتصاد العربى وعدم تأثيرها عليه تأخر صناعة التكرير فى البلاد العربية بالنسبة لمجموع الإنتاج . لقد

(*) مستشار اقتصادى لدى الإدارة العامة لشركة النفط الوطنية الجزائرية سونا طراك – أستاذ الاقتصاديات العربية والتصنيع بجامعة الجزائر – أستاذ زائر بجامعة لوفان الكاثوليكية البلجيكية .

(١) القيسى ، د. حميد : « الآثار الاقتصادية لفقدان التزام التصفية المحلية فى امتيازات النفط فى الأقطار العربية » ، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربى الرابع (جامعة الدول العربية) بيروت – تشرين الثانى نوفمبر ١٩٦٣ .

ارتفعت طاقة التكرير خارج الولايات المتحدة وكندا والبلدان الشيوعية من ٩٣ مليون طن أى ١,٨ مليون برميل فى اليوم خلال سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٧٤ مليون طن أى ١٩ مليون برميل فى اليوم سنة ١٩٦٦ . ولم تكن حصة أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا مجتمعة (باستثناء اليابان واستراليا) تفوق آنذاك ٢٦٪ من الطاقة الإجمالية (١) . وترى أديت بدروز أن «كثيراً من الزيادة فى طاقة التكرير فى البلدان النامية قد جاءت نتيجة الضغط المباشر الذى مارسته حكومات هذه البلدان » (٢) . وفى هذا الرأى يشاركها مايكل تانزر (٣) . ولكن هذا التفسير لايصح على واقع التكرير فى الأقطار العربية المصدرة ، ومنذ سنة ١٩٥٨ ونسبة النفط الخام المكرر إلى كمية النفط المنتجة من جوف الأرض العربية ينحدر باستمرار (٤) . ففى السنة المذكورة كانت هذه النسبة ٢٦٪ ، أما فى سنة ١٩٧٣ فلم تزد عن ١٠,٤٪ كما نرى فى الجدول التالى :

---

(١) NEWTON, W.L. a paper presented to the international petroleum seminar at the School of Oriental and African Studies, University of London, March 1967. In : PENROSE, Edith «The large International Firm In Developing Countries,» London, 1968, Gerge Allen and Unwin Ltd., Chapter IX, Page 224.

(٢) PENROSE, Edith: «The Large International Firm in Developing countries, p. 224, op. cit.

(٣) TANZER, Michael : «Investment Requirements and Financing of Petroleum Refineries in Developing Countries», New Delhi, 22 January — 3 February 1973, International Seminar on Petroleum Refining in Developing Countries, page 4.

(٤) BORHAM, Dr. M.A. «Refining and Manufacturing Policy In the Arab World After the October War» Report to the 9th Arab Petroleum Congress Secretariat for Petroleum, Arab League, Dubai, March 10th-16th, 1975 paper No. 112 (A—1) PP. 8 — 11.

جدول رقم (١)

طاقة التكرير النفطى فى الأقطار العربية

(مقدرة بألف برميل يوميا)

القطر	سنة ١٩٥٨	سنة ١٩٦٦	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٧٣
مصر	٧٦	١٧١	٢١٠	٢٤٠
السودان	—	٢٠	٢٠	٢٠
ليبيا	—	٨	١٠	٤٠
تونس	—	٢٠	٢٣	٣٤
الجزائر	—	٤٨	٤٨	٩٦
المغرب	٢	٣١	٣٨	٦٢
سورية	—	٢٠	٦٠	٦٠
الأردن	—	٦	٨	١٦
لبنان	٢٠	٢٧	٤١	٤٧
العراق	٤٥	٧٥	١٠٢	١٧٢
الكويت	١٩٠	٣٦٠	٥٠٠	٥٠٠
العربية السعودية	١٩٠	٢٧٠	٣٨٠	٤٠٠
المنطقة المحايدة	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
البحرين	١٨٦	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥
عدن	١٢٠	١٤٠	١٨٠	١٨٠
قطر	١	١	١	١
المجموع	٩١٠	١٤٨٢	١٩٠٦	٢١٥٨
إنتاج الخامات العربى	٣٥٠٣	٨٤٠٨	١٤٦١٦	٢٠٦٩٥
النسبة المئوية تكرير إنتاج	٪٢٦	٪١٥	٪١٣	٪١٠,٤

ولئن كانت نسبة النفط المكرر إلى مجموع الحام المنتج فى المنطقة العربية قليلة فان حصة الوطن العربى من طاقة الإنتاج العالمية التى كانت ضئيلة للغاية فى سنة ١٩٥٨ قد انخفضت أيضاً حتى وصلت إلى ٣,٦٪ فى سنة ١٩٧٣ كما يدل الجدول الثانى التالى :

جدول رقم (٢)

طاقة تكرير النفط الخام العربية والعالمية

(مقدرة بمليون برميل يوميا)

البلـــد	سنة ١٩٥٨	سنة ١٩٦٦	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٧٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٩,٢	١٠,٧٤	١٠,٢٩	١٣,٦٣
البلدان الاشتراكية	٢,١	٤,٤٥	٦, ٨	٧,٥٩
بقية العالم	٩,٢	١٩,٥٦	٢٨,٨٣	٣٩,٥٤
المجموع	٢٠,٨	٣٤,٧٤	٤٨,٢٢	٦٠,٧٦
العالم العربى	,٩	١, ٥	١, ٩	٢, ٢
نسبة العالم العربى / العالم	٤,٣٪	٤, ٣٪	٣, ٩٪	٣, ٦٪

خلال عقود متعددة من السنوات فرضت الشركات النفطية الكبرى أسعارا احتكارية متدلية لخامات الشرق الأوسط ، وبفضل هذه الأسعار اقتطعت لنفسها القسم الأعظم من ريع النفط الخام THE OIL RENT محتكرة فوائد المزايا الجيولوجية والجغرافية والحرارية لهذا المصدر من الطاقة وقد مكنها ذلك من أن تضرب إنتاج الفحم فى كل من أوربا الغربية واليابان وأن تنمى بمعدلات استهلاكية عالية صناعات التكرير فى هاتين المنطقتين من العالم ، وهكذا فرضت أسعارا تافهة ثمنا تدفعه للبلدان المصدرة عن الخامات المستخرجة منهـــا وأسعارا عالية للمنتجات المكررة والموزعة فى البلدان الرأسمالية الصناعية الأمر الذى مكنها من تغذية مشاريع التكرير فيها بمصادر

التمويل فضلا عن توفير المادة الخام عبر قنوات التجارة المقفلة التى بنتها هذه الشركات وتدوولت بفضلها .

« وتنظر حكومات البلدان المستهلكة إلى صناعة النفط من زاويتين متميزتين ، فعلى صعيد داخلى تشكل هذه الصناعة أحد مصادرها الرئيسية من عائدات الضرائب المباشرة المالية . وعلى سبيل المثال بلغت العائدات المالية من صناعة النفط القائمة فى فرنسا مبلغ ١٩١٧١ مليون فرنك فرنسى عن سنة ١٩٧١ أى نسبة زادت قليلا عن ١١ فى المائة من مجمل الميزانية الفرنسية[١] .

وحتى نهاية الستينات كانت الكلفة النقدية لتكرير برميل واحد من النفط الخام المعد للاستهلاك ٣٥ سنتا أمريكيا أو ما نسبته ٣,٣ فى المائة من مجموع التكاليف والأرباح والعوائد من البرميل الواحد المستهلك بعد تكريره ، وبالمقابل كانت الدول المستهلكة التى أقيمت فيها المصافى تنال عوائد مالية ضرائبية قيمتها ٥,١ دولار أمريكى أو ٤٧,٥ فى المائة من المجموع ، وذلك وفقا لدراسات منظمة البلدان المصدرة للبترول[٢] .

ترجع أسباب عدم نمو صناعة التكرير فى البلدان العربية إلى أسباب عديدة منها ، فقدان التزام التصفية المحلية فى الامتيازات العربية القديمة .

ففى المملكة العربية السعودية لم ينص امتياز أرامكو على وجوب تصفية أى قسم من الإنتاج محليا بل اكتفت الحكومة السعودية فى اتفاقية عام ١٩٣٣ بإلزام شركة أرامكو بإنشاء مصفاة صغيرة لتزويد الحكومة بمشتقات البترول ..

---

(١) Comité Professionnel du Pétrole : «Pétrole 1971. Elements Statistiques, cité par RIFAI.T.» Les prix du pétrole. Economie de marché ou strutégie de puissance» Paris. 1974 Ed. Technip; p. 55

(٢) OPEC bulletin, Vienna, September/October 1969 Issue

كذلك فى العراق لم تلزم الشركات صاحبة الامتيازات بانشاء صناعة تكرير على نطاق تجارى بل تعهدت فقط بموجب المادة ١٥ من اتفاقية ١٩٢٥ على وجوب سد حاجات الاستهلاك المحلى ، وقد أسست لهذا الغرض شركة الرافدين لتسويق مشتقات البترول المنتجة فى مصفاة الوفد .

أما معامل التكرير التى أنشأتها الشركات بمحض إرادتها فى البلاد المنتجة فالغاية منها تموين السفن الأجنبية وتوفير وقود محلى للقوات الأجنبية المرابطة فى المنطقة أو التى يمكن أن تأتى إلى المنطقة فى حال نشوب أزمة أو حرب(١)

يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنماط من مصافى التكرير ظهرت وقامت فى الأقطار العربية قبل السبعينات وهذه الأنماط هى:

أولا — المصافى الضخمة الاستراتيجية :

أنشأت الشركات الكبرى صاحبة الامتيازات بضع مصاف للنفط فى الأقطار العربية وذلك فى فترة تاريخية أولى . وفى البحرين أقامت شركة بابكو (وهى تضم اثنتين من الشركات الأمريكية النفطية متعددة الجنسية منذ السنوات ١٩٣٦ — ١٩٣٨) مصفاة عملاقة فى هذه الإمارة العربية وكانت هذه خاضعة وقتها للحماية البريطانية .

كذلك أقامت مجموعة أرامكو (وهى تضم فروعا لأربع من الشركات الأمريكية متعددة الجنسية) مصفاة عملاقة للتصدير فى رأس تنورة بالمملكة العربية السعودية . وكذلك بنت شركة بريتيش بتروليوم (وهى شركة بريطانية مختلطة ومتعددة الجنسية) مصفاة سنة ١٩٦٣ فى عدن التى كانت آنذاك محمية بريطانية . وعدن كما نعلم تقع على الطريق البحرية التى تربط الهند بالبحر المتوسط وأوربا الغربية مرورا بقناة السويس .

(١) سركيس ، د. نيقولا : « البترول عامل وحدة وانماء فى العالم العربى » دمشق ١٩٦٤ مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، ص ٧٤ و ٧٥ .

وترى اديت بنروز « سانادا » إلى أمثلة قصوى تجسدها جمهوريات امريكا الوسطى اللاتينية أن الروح القومية الاقتصادية ومشروعات « المكانة المرموقة » كانت وراء المطالبة بالمصافى المحلية دون أن يكون لحكومات هذه الأقطار الدور الأوحد فى تشجيع التكرير المحلى أوفرضه »[1] .

ولكن البلدان المصدرة كانت جلها إما محرومة من السيادة السياسية أو مسلوبة السيادة الاقتصادية والصناعيـــة وخاصـــة بسبب الامتيازات . لذلك لايبدو التفسير المذكور مقبولا لفهم قيام المصافى الأجنبية العملاقة فى الأقطار العربية المصدرة الأولى أو الرئيسية لأنه قاصر فى نظرنا عن كشف الدوافع الحقيقية لزرع الشركات الكبرى عدة مصاف عملاقة فى الأقطار العربية .

والواقع أن عامل الاستراتيجية العسكرية أو الاقتصادية (المتحكمة فى النقل البحرى الحيوى والدولى بصفة عامة) قد لعب دورا حاسما فى ظهور هذا النمط من المصافى ، ولايسعنا إلا أن نلاحظ هنا المفارقة الشديدة بين الاقتصاديات العملاقة لهذه المصافى والأبعاد الضامرة الضئيلة الجغرافية (من حيث المساحة) السكانية والاقتصادية (أحادية الموارد الطبيعية وضعف قوة العمل وضآلة السوق) . ولعل أهم ما يمكن أن يقال هنا فى التقييم الاقتصادى لهذا النمط من المصافى هو أنها قد اتصفت بلا جدال بخاصتين مترابطتين وهمـــا ، التوقع الجيبى Enclavement والتوجه الخارجى Extraversion[2] .

---

(١) PENROSE, Edith, op. cit.

(٢) El-ZAIM; Issam: «Approche de l'industrialisation arabe», In : Algérie et Developpement, No. 16, Alger, Vol. 1973

Also :

EL-ZAIM, Issam : «L'industrialisation pétrochimique arabe», In : Rennaissance du Monde Arabe, 1972, Editions

وهكذا برزت قطاعات التكرير هذه لتؤكد وتكرس العزلة الجغرافية لمرفق النفط بصفة عامة عن البيئة الاقتصادية للمنطقة العربية ، وتوجهه الخارجي الذى يحرم المجتمع من المضاعف الصناعي للتكرير سواء بالنسبة لتنمية الإنتاج وتصنيعه أو بالنسبة للعمالة وتوزيع الداخول .

ثانيا — المصافى المختلطة الاستهلاكية للإحلال بدل الاستيراد :

انتهجت دول عربية عديدة نفطية وغير نفطية سياسة الإحلال محل الواردات فأقامت صناعات استهلاكية كصناعات الغزل والنسيج والأغذية والمفروشات ، ويمكننا أن نميز فى الطور الثانى من تطور صناعات التكرير النفطى العربية مصافى تكريرية لتحل منتجاتها محل الواردات ، صغيرة فى بلد كقطر أو أبوظبى أو السودان وأيضاً سورية ، وأخرى متوسطة كما فى مصر أو الجزائر أو المغرب . وهكذا تميز الطور الثانى بظهور نمط ثان من وحدات التكرير فى المنطقة العربية تتفق من حيث حجومها المتواضعة ومنتجاتها التقليدية الاستهلاكية مع السوق المحلية سواء بحجمها المتواضع أو بطبيعتها الاستهلاكية ، فهى من هذه الزاوية متوجهة إلى البيئة الاقتصادية ولكنها أيضاً من النمط الكلاسيكى أى أنها متخصصة فى إنتاج مشتقات التكرير المعدة للاستهلاك المباشر وليس منتجات «وسيطة» وبالتحديد بتروكيميائية ذات وظيفة تصنيعية فى الاقتصاد الوطنى ، وهذه المصافى إنما تنتج بحكم غايتها الاقتصادية الاستهلاكية وتخصصها المحلى زمرا ناقصة من جملة منتجات التكرير النفطى والبتروكيميائى . وكأى صناعة استهلاكية بديلة للاستيراد تعتمد مصافى

Duculot Bel gique (Actes du Coloque de l'Université Catholique de Louvain, Novembre 1970)

EL-ZAIM: «Les économies des pays arabes, industrialisation, commerce extérieur et ingration sub-régionale». Cours dispensé aux élèves de 3ème Année. Institut d'Etudes Politiques, Univ, d'Alger, 1972—1975

الطور الثانى الاستهلاكية هذه على عدة منتجات كيميائية وقطع تبديلية كى تقوم بالإنتاج وتستمر عليه . وخلاصة القول أن هذه المصانى الاستهلاكية البديلة للاستيراد لم تحقق للأقطار العربية الاستقلال الذاتى الصناعى والتكنولوجى ولم تنشط عملية التصنيع المحلى ، بل إنها نمت بصورة مشوهة وغير متوازنة نموذج استهلاك المنتجات المكررة كالشحن البرى على حساب النقل على الخطوط الحديدية والإسراف فى استيراد السيارات .

ولئن كانت المصانى الاستراتيجية العملاقة قد برزت فى الطور الأول كجزء من الاستثمارات الأجنبية التى قامت بها شركات الامتيازات النفطية من متعددات الجنسية فان مصانى الإحلال محل الواردات قد أقيمت إما بمبادرة من الدولة وتحت سيطرة القطاع العام أو بمشاركات مالية أى فى ظل شركات مختلطة تجمع القطاع العام المحلى والمصالح النفطية الأجنبية ، ولاسيما الأوربية الغربية واليابانية وتلك المسماة « بالمستقلة ».

ثالثا — المصانى العائدة للدولة والمؤممة والموجهة للاستهلاك المحلى :

تلتقى هذه الزمرة من المصانى مع مصانى النمط الثانى أى المختلطة فى توجهها جميعا إلى الاستهلاك المحلى وارتباطها بسياسة الإحلال محل الواردات أى التصنيع للاستغناء عن الاستيراد . على العموم تتداخل فترة قيام المصانى العائدة للدولة أو المؤممة وفترة ظهور مصانى النمط الثانى المختلطة التى تقدم ذكرها ، غير أن النمط الثالث من المصانى يختلف مع كل من المصانى الاستراتيجية التصديرية والمصانى المختلطة البديلة للاستيراد من حيث الملكية القانونية . فالقطاع العام هو الذى يمتلك هذه المصانى منذ التأسيس أو نتيجة التأميم

ولكن من الخطأ الظن بأن هذا النمط الثالث من المصانى يفترق ويتميز عن النمطين السابقين من حيث الملكية القانونية فقط . إن أهم ما يميز المصانى

العائدة للدولة هو مغزاها الاقتصادى ودورها التصنيعى والإنمائى ، حيث يشكل تطوير التكرير الحكومى قاعدة مادية ومقدمة لسياسة تصنيع ديناميكية سرعان ما تظهر بموازاة التأميم أو فى أعقابه . ذلك أن إقامة هذه المصافى تنشط استهلاك المنتجات البترولية الرئيسية ليس فقط لأغراض منزلية أو للنقل الخاص وإنما أيضاً لتسيير المعامل الصناعية الجديدة وتطوير الطاقة الكهربائية والميكنة الزراعية مروراً بتخفيض أسعار المنتجات النفطية نتيجة إنتاجها محليا) كذلك يظهر الفارق الاقتصـــادى بين المصافى الاستراتيجية الأجنبية والمصافى المختلطة من جهة والمصافى العائدة للدولة من جهة أخرى فى مجال تسيير المصافى . إن تحمل الدولة مسئولية التكرير يشكل فى الواقع الاقتصادى واقعا لعملية إنتاج آلية تراكمية توفرللبلد جهازا من الفنيين وخبرة تكنولوجية وطموحا لتوسيع قاعدة التكرير وتعميقه يغنى بالبتروكيمياء، كما أن صناعة التكرير تحرر فى هذه الحالة سوق الاستهلاك الكامنة محليا .

وهكذا مثلا أدى تأميم مصفاة الجزائر العاصمة ومصفاة الوند العراقية وإقامة مصفاة حمص فى سورية إلى برمجة عدد من المصافى الإضافية بعضها من النمط البتروكيميائى كمصفاة أرزو فى غرب الجزائر وبعضها موجه للتصدير كمصفاة البصرة فى العراق ومصفاة طرطوس المبرمجة فى سورية .

ومنذ مطلع الستينات كان الإنتاج المحلى فى مصر يغطى معظم حاجات الاستهلاك من منتجات التكرير ، فى سنة ١٩٦٢ انتجت مصر (٤,٦٧٣,٣١٨) طن مترى بينما استهلكت زهاء ٥ ملايين طن منها مليونين من الفيول أويل المستعمل لأغراض صناعية، وتعود هذه النسبة العالية إلى تقدم عملية التصنيع فى مصر آنذاك بالمقارنة مع الأقطار العربية الأخرى . وعلى العموم فان المصافى العربية لم تكن تنتج أساسا إلا مواد كالبنزين والكيروسين والفيول أويل والأسفلت .

أما طاقات التكرير فكانت تتراوح فى مطلع الستينات بين ٢٠٠٠٠٠ طن سنويا (مصفاة الزرقا فى الأردن ومصفاة الدورة آنذاك فى العراق) و١١,٥ مليون طن سنويا ، كمصفاة رأس تنورة فى العربية السعودية ومصفاة سطرة فى البحرين ، كما يدل الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

مصافى النفط فى الأقطار العربية فى نهاية سنة ١٩٦٢

القطر	الموقع	المالك	تاريخ الإنشاء	الطاقة السنوية - طن
الجمهورية العربية المتحدة	السويس	الحكومة المصرية	١٩٢٢	١,٣٠٠,٠٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	السويس	الحكومة المصرية	١٩١٣	٣,٥٠٠,٠٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	الاسكندرية	الحكومة المصرية	١٩٥٧	١,٢٥٠,٠٠٠
الأردن	الزرقا	الحكومة الأردنية	١٩٥٦	٢٠٠,٠٠٠
لبنان	صيدا	كالتكس - موبيل	١٩٥٥	٤٥٠,٠٠٠
لبنان	طرابلس	شركة نفط العراق	١٩٤١	٧٠٠,٠٠٠
العراق	كركوك	شركة فقط العراق	١٩٣٦	١٢٥,٠٠٠
العراق	الوند	الحكومة العراقية	١٩٢٧	٤٥٠,٠٠٠
العراق	قيارة	الحكومة العراقية	١٩٥٥	١٠٠,٠٠٠
العراق	مفتية	الحكومة العراقية	١٩٥٥	١,٢٥٠,٠٠٠
العراق	الدورة	الحكومة العراقية	١٩٥٩	٢٠٠,٠٠٠
الكويت	ميناء الأحمدى	شركة نفط الكويت	١٩٤٩	٩,٠٠٠,٠٠٠
الكويت	ميناء عبد الله	أميدويل	١٩٥٨	١,٥٠٠,٠٠٠
المنطقة المحايدة	ميناء سعود	جيتى أويل كومبانى	١٩٥٨	٢,٥٠٠,٠٠٠
السعودية	رأس تنورة	أرامكو	١٩٤٥	١١,٥٠٠,٠٠٠
سورية	حمص	الحكومة السورية	١٩٥٩	١,٠٠٠,٠٠٠
قطر	أم سعيد	شركة نفط قطر	١٩٥٥	٣٠٠,٠٠٠
عدن	عدن	برتش بتروليوم	١٩٥٤	٥,٠٠٠,٠٠٠
البحرين	سطرة	شركة نفط البحرين	١٩٣٧	١١,٥٠٠,٠٠٠
		المجموع		٥١,٨٢٥,٠٠٠

ومن المفيد أن نتكلم هنا عن بداية التكرير المحلى فى ليبيا حيث بدأ إنتاج النفط فى فترة متأخرة نسبيا . لقد برزت فكرة دراسة إمكانية إقامة معمل لتكرير البترول فى ليبيا قبل اكتشاف البترول الليبى بسنة واحدة فى عام ١٩٥٨ أثناء نظر الحكومة فى طلب تنازل بعض الشركات البترولية العاملة عن عقود الامتياز الممنوحة لها (وهى شركتا ليبيان أمبركان وشركة غريس) إلى شركة اسو (أى ايكسون) ففى أثناء المحادثات المذكورة أظهرت لجنة البترول الليبية .. رغبة الحكومة الليبية فى إقامة مصفاة بترولية على ترابها بطاقة إنتاجية تغطى احتياجات البلاد الاستهلاكية من المنتجات البترولية، وقد أبدت شركة إسو رضاها وموافقتها .... ولقد صمم المصنع على أساس سد الاستهلاك المحلى فى ذلك الوقت من المنتجات البترولية الممكن إنتاجها بطاقة إنتاجية قدرها ثمانية آلاف برميل فى اليوم ومقدرة حقيقية تبلغ (٩٥٠٠) برميل يوميا ... واختيرت منطقة مرسى البريقة موقعا لتشييد المصفاة حيث أن المرسى مركز تجمع البترول الخام الذى ستزود به المصفاة . وقد شملت المنتجات المكررة فى سنة ١٩٦٧ البنزين والكيروسين والغاز أويل وزيت الوقـود الثقيل ومنتجات أخرى ... [١] . ولكن هذا المشروع قد اندرج فى إمبراطورية شركة « اسو » ولم يستجب لا بالسرعة المطلوبة ولا بالقدر الكافى لحاجات الاقتصاد الليبى . لقد أنشأت الشركة المذكورة مرسى البريقة فحددت موقع المصفاة وربطت تشغيلها بخدمات الميناء، كذلك كانت عملية التسوية تتم بواسطة محطات التوزيع المنتشرة فى جميع أنحاء المملكة (آنذاك) التى أنشئت من قبل شركات بترولية متخصصة فى الأعمال التسويقية وتضم شركات اسو وشل والسيل ... وتحصل هذه المحطات على احتياجاتها من المنتجات البترولية من صهاريج ضخمة أنشأتها شركة

---

(١) وزارة النفط - الجمهورية العربية الليبية : « البترول الليبى ١٩٥٤ - ١٩٦٧ » معمل تكرير البترول - الصفحات ٧١ إلى ٧٤ ، سنة النشر غير مذكورة .

إسو فى أماكن معينة ومناسبة لسوق الاستهلاك حيث تنقل إليها – بسيارات النقل الخاصة لهذا الغرض.....

... ونلاحظ هنا أن تشغيل المصفاة لم يبدأ إلا فى أواخر سنة ١٩٦٣ ، كما أن هذه المصفاة لم تبرمج بصورة صحيحة حتى للإحلال محل الواردات ، حيث أصبحت الكميات المستهلكة تفوق ابتداء من سنة ١٩٦٦ – أى بعد عامين من بدء التشغيل – الطاقة الإنتاجية للمعمل ، وفى الوقت الذى بلغت الكميات المستهلكة ٩٨٥٦ برميلا فى اليوم كانت الكميات المنتجة لاتزيد عن ٥٣٩١ برميلا تقريبا فى اليوم ... [١] . وبينما وصل الإنتاج الليبى إلى ما يقرب من ١٦٥ مليون طن فى سنة ١٩٧٠ كانت ليبيا تستورد حاجاتها من المنتجات المكررة التى تعجز طاقة التكرير المحلية عن تلبيتها من مصفاة تابعة لشركة إسو الأمريكية فى جزيرة صقلية الإيطالية . وفيما بعد أممت الدولة استيراد المنتجات النفطية وتوزيعها فى السوق الليبية ، ونفذت مشروعات جديدة لمضاعفة طاقة التكرير داخل ليبيا » [٢].

ونظراً لأن المصافى العربية من الجيل الأولى كانت على اختلاف أنماطها المذكورة من النمط الكلاسيكى تعتمد البترول الخام شحنة ومادة أولية . كذلك ارتبطت زمر منتجاتها المذكورة قبلا بطبيعة الأسواق العربية المتخلفة ونمط تطورها البنيوى واستلزمت بالتالى استيراد منتجات أخرى غير متوفرة محليا .

وفيما يخص الأسواق هناك أولا أسواق التصريف الاستراتيجية وهى شبه مقفلة ومرتبطة بالأساطيل البحرية والجوية والقواعد العسكرية الأجنبية

---

(١) المرجع السابق .

(٢) عصام الزعيم : فى السياسات النفطية العربية « مجلة المعرفة الشهرية العدد ١١٥ – دمشق – ايلول - سبتمبر ١٩٧١ – ص ١٩ .

المتواجدة فى المنطقة العربية أو حولها ، وهذه الأسواق قليلة المرونة وقد تنهار فى حالة الحرب أوإغلاق طريق الملاحة البحرية وليس بمقدور الدول العربية المالكة لهذه المصافى أن تؤثر فى أسواقها أو تغير قدرتها الامتصاصية . وهناك ثانيا الأسواق الاستهلاكية المحلية وهى موزعة عادة فى مرفق النقل البحرى بالسيارات ولاسيما السيارات السياحية والخاصة والشاحنات فى أقطار الخليج ولبنان والأردن والمغرب وليبيا وغيرها .. وفى مرفق الطاقة الكهربائية حيث حلت المنتجات البترولية تماما محل الفحم أو كانت منذ البداية الشحنة التى تلقم بها المراكز الجديدة المنشأة لتوليد الطاقة الكهربائية،وفى قطاع الزراعة لتسيير المضخات والمحركات والجرارات الزراعية ، وفى المصانع وكذلك فى الاستهلاك المنزلى . وقد ظهر استهلاك غاز البوتان وبنزين الطائرات فى فترة متأخرة نسبيا لتلبية حاجات السوق المحلية .

التكرير العربى فى مرحلة الانتقال

تمتد هذه المرحلة من مطلع الستينات إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . تتميز هذه المرحلة باحتفاظ صناعات التكرير العربية بصفتها الضامرة ودورها الهامشى فى الاقتصاديات العربية . غير أن الشىء الجديد هنا هو ظهور معالم جديدة لهذه الصناعات منذ أواخر الستينات وبروزهذه المعالم بشدة بعد رفع أسعار النفط الخام العربى وتباطؤ مشروعات التكرير الجديدة فى الدول الرأسمالية الصناعية واهتمام الدول العربية النفطية بتصنيع نسبة متزايدة من نفوطها المنتجة .

إن مفتاح هذه المرحلة هو بلا شك أفول نظام الامتيازات . تدخلت الشركات المستقلة منذ نهاية الخمسينات وقدمت لحكومات البلدان النفطية شروطا لاستثمار النفط الخام أقل إجحافا من الشروط التى كانت تفرضها شركات الامتياز متعددة الجنسية ، كما أنها عرضت ثم نفذت مشروعات

مختلطة للتكرير المحلى ، وكان ذلك بهدف التغلغل فى الأقطار التى لم تقع بعد فى قبضة متعددة الجنسية التى كانت تأمل أن تعثر فيها على النفط ، ومن جهة أخرى فان التغلغل بوساطة المصافى المختلطة ، وقد عبر عن سعى هذه المصالح المستقلة (آنذاك) عن الكارتيل إلى التوسع الجغرافى فى عمليات المصب Downstream operations أى بكلمـــة : التحول إلى شركات متكاملة Integrated companies متنوعة الأنشطة البترولية.

« لقد أدخلت الشركات المستقلة ــ عن كارتيل النفط الذى أقيم فى عام١٩٢٨ ــ الأمريكية واليابانية وشركات الدولة فى أوربا الغربية مثل شركة ENI ايني وشركة الف ايراب ELF ERAP عامل المنافسة إلى صناعة النفط الدولية التى تتسم بصفة الكارتيل وتحكم الأقلية . فعلت ذلك بتطبيقها مبدأ المناصفة الشهير ... وكانت من الأعمال المحددة الأخرى لهؤلاء « المستقلين» إقامة مصاف جديدة كتلك التى أقامتها شركة ايني فى المغرب وفى ليبيا [1] .

ويلاحظ ما يكل تانزر أيضاً أنه« بينما كانت الشركات الدولية الكبرى تنفر من إقامة هذه المصافى المحلية (أى فى البلدان المنتجة) فان هدفها الرئيسى كان باستمرار أن تؤمن المحافظة على أسواقها التصريفية للنفط الخام ، وأن توسعها ، كان الربح يقرر هذا الموقف . وفضلا عن ذلك فقد أدركت أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية قد أتت بتغيرات بنيوية أساسية . فأولا ــ كان للقادمين الجدد إلى صناعة النفط الدولية الساعين يتوق إلى أسواق يصرفون فيها نفطهم الخام حافز قوى على بناء المصافى فى البلدان النامية » [2] .

---

(١) عصام الزعيم : « التبعية النفطية فى الخليج العربى بين التجديد والمراجعة » تقرير مقدم إلى ندوة بغداد العالمية الثانية حول النفط والمواد الأولية بغداد ــ تشرين الثانى ــ نوفمبر ١٩٧٤ ، مجلة قضايا عربية ــ العدد ٩ بيروت ــ كانون الثانى ــ يناير ١٩٧٥ ــ ص ٦٥ .

(٢) TANZER, Michel Ibid.

وأمثلة على هذه المصافى : مصفاة جيتى أويل (GETTY OIL) فى المنطقة المحايدة (١٩٥٨) ومصفاة امينويل (AMINOIL CO.) بميناء عبد الله فى الكويت (١٩٥٨) أيضاً . ومصافى ايني بالمشاركة مع المصالح المحلية فى ليبيا .

أما المصافى الصغيرة أو المتوسطة التى أقامتها الدولة فى سورية أو أممتها فى كل من مصر والعراق والجزائر فقد شكلت كما بينا مقدمات وقواعد مادية لمشروعات لاحقة تكمل الأولى بانتاجها وتنويع المنتجات المحلية وتتوجه نحو صناعات المصب ، أى البتروكيمياء من جهة . وأسواق التصدير من جهة أخرى .

أما المعالم الجديدة التى ظهرت فى هذه المرحلة وبرزت بشدة منذ مطلع السبعينات وخاصة إبان حرب تشرين ـ أكتوبر ١٩٧٣ فهى تعزى إلى تصميم المشاركة فى الخليج ، ثم نقل بعض الصناعات التكريرية إلى البلدان المنتجة تحت تأثير الأزمة الاقتصادية الرأسمالية[١] . خلال مرحلة الانتقال الحالية يحدث تمايز متزايد نسبيا بين صناعات التكرير فى الأقطار العربية المختلفة وفقاً للاستراتيجية الصناعية وللسياسة الاقتصادية اللتين تنتهجان فى كل من هذه الأقطار . تتلخص معايير هذا التمايز فى ملكية المصافى والإدارة القائمة على تشغيلها والسوق التى تربط المصفاة بها .

ولعل أهم المعالم الجديدة لصناعات التكرير العربية تبلور نمطا جديداً فى المصافى العملاقة على يد الشركات الكبرى متعددات الجنسية منفردة فى البدء ومشتركة من الآن فصاعداً مع المصالح العربية المحلية خاصة فى منطقة الخليج (الكويت ثم العربية السعودية) . تستعير هذه المصافى الجديدة صفة

---

(١) عصام الزعيم : (تجديد التبعية بتجزئة التصنيع وبدمجه الرأسى فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، الملحق الاقتصادى للشعب الجزائرية – عدد ٢-١٠-٧٥ (الملحق الاقتصادى) .

العملقة من المصافى الاستراتيجية الأولى ، بل إنها تبرزها من حيث وفورات الحجم الكبير Economics of Scale وتستعير منها أيضاً توجهها الخارجى وارتباطها بأسواق خارجية لا بل أنها أشد ارتباطا بهذه الأسواق الأجنبية ولكنها أسواق صناعية أكثر مما هى استراتيجية عسكرية ، ولكن هذه المصافى الجديدة تقوم باضطراد على أساس المشاركات العالمية الإنتاجية joint Ventures وهى تتميز فوق هذا وذاك عن سابقاتها بالتكنولوجيا فائقة التعقيد وغالبا الرائدة (ان لم تكن فى مراحلها الأولى من التطبيق الصناعى . وأول مثل يساق هنا هو مثال العربية السعودية حيث وقعت الدولة عقدى مشاركة بنسبة ٤٩-٥١ و٥٠-٥٠ مع شركتين متعددتى الجنسية وهما أويل دانش شل وموبيل أويل وذلك لبناء مصفاتين للتكرير طاقة كل منهما (٢٥) مليون طن سنويا ، ومن المهم أن ننتهى هنا إلى أن هذه المصافى بتروكيميائية وليست تقليدية . فهى تلبى الحاجات إلى الإيثلين وإلى الميثانول التى ستعجز طاقة التكرير داخل أمريكا عن تأمينها .

لقد طرح وزير النفط السعودى السيد أحمد زكى اليمانى مطلب المشاركة للمرة الأولى فى عام ١٩٦٧ فى محاضرة ألقاها فى ندوة الدراسات النفطية التى نظمتها جامعة بيروت الأمريكية ، اعتبر الوزير أن المشاركة المطلوبة هى تلك التى تؤمن للدول المنتجة أن تستفيد من الأرباح المتحققة فى المراحل المختلفة لصناعة النفط أى من الإنتاج والنقل ثم « التكرير والتوزيع » . . ولئن كانت أقطار الخليج العربى قد طلبت ثم نالت منذ سنة ١٩٧٢ مبدأ المشاركة لتسترد بعد حرب أكتوبر ورفع الأسعار بقية ما تملك الشركات ، فانها حصرت ذلك فى مرحلة الإنتاج ، بينما عقدت بعض هذه الأقطار اتفاقات جديدة منفردة مع بعض الشركات عملا بفكرة المشاركة فى مشاريع التكرير الموجهة لأسواق التصدير .

يشكل الاهتمام باقامة مجموعة من المصافى البتروكيميائية العملاقة على

شطآن الخليج العربى بالدرجة الأولى (بما فى ذلك ايران) وعلى سواحل المتوسط الجنوبية جزءاً مكملا من سياسة الاستثمارات التكريرية الجديدة بهدف رفع الطاقة الإنتاجية الدولية لشركات التكرير اليابانية والأمريكية والأوروبية الغربية . لقد تباطأ تطوير طاقة التكرير فى البلدان الرأسمالية الصناعية خلال عدة سنوات وضعفت مصادر الاستثمار اللازمة له وارتفعت فى الوقت نفسه مداخيل النفط العربى وظهرت فوائض مالية نتيجة التضخم الورمى للإنتاج العربى . وإذا أخذت بالحسبان التكلفة التكنولوجية المنخفضة للاستخراج وتوفر الغاز المصاحب والموقع الجغرافى الممتاز نقول إن ربحية الاستثمارات خاصة على أساس المشاركة Joint ventures الغالية بالمقارنة مع ربحيتها فى البلدان المستهلكة الرئيسية التى تستورد المادة الخام . وتثقل كلفة الاستثمار بكلفة الموقع Thecost of the site ومحاربة تلوث البيئة وتتطلب عمالة مكلفة وتفرض ضرائب عالية . وهكذا نفهم مثلا الاتجاه المتزايد لإقامة مرفأ نفطى فى الاسكندرية (بمصر) يذكر بمرفأ روتردام (فى هولندا) ، والتفكير بمصاف للتصدير على ساحل المتوسط الشرقى وذلك بعد أن تبلورت عدة مشروعات للمصافى العملاقة التصديرية فى الخليج العربى . واتجاه حكومة قطر لإقامة مصفاة للتصدير طاقتها السنوية ١٠ ملايين طن سنويا تضاف إلى المصفاة الأولى (٧٠٠ برميل يوميا أو ٣٥ ألف طن سنويا) وإلى مصفاة أم سعيد التى أنشئت بطاقة ستة آلاف برميل يوميا (٣٠٠ ألف طن سنويا) .

ان هذه النقلة الجزئية بل المكملة لصناعة تكرير النفط إلى الأقطار العربية أبعد ما تكون عن قلب الميزان الجغرافى الدولى لهذه الصناعة . والواقع أنه قد سبقت مشروعات التكرير العملاقة التى تقام بالمنطقة العربية لأغراض التصدير تجربة أولى قامت بها الشركات النفطية متعددة الجنسية فى منطقة بحر الكاريبى سنعرض لها هنا بإيجاز لغرض التوضيح .

بدءا من سنة ١٩٤٧ أصبح النفط المحلى فى ترينيداد توباغو يكرر برمته

فى المصفاة التى أنشأتها شركتا تكساكو وشل فى بوانتيه آيير Pointe-a-aierre وفى بوانت فورتان Peint Fortin ، كما بدأ تكرير النفط المستورد ، ولكن تمركز شركة تكساكو فى سنة ١٩٥٦ وتوسيعها مصفاتها فى بوانت أيير رفعت صناعة التكرير المحلية إلى مرتبة عالمية ، حيث أصبحت طاقتها السنوية الإجمالية ٢٢ مليون طن فى السنة . وإنما يدخل هذا النشاط التكريرى فى إطار السياسة العالمية للشركات الكبرى الدولية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية النفطية حيث يستورد النفط الخام من فنزويلا والعربية السعودية وليبيا ونيجيريا إلى آخره ... بينما تصدر المنتجات المكررة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى . وإلى بريطانيا ومنطقة التبادل الحر السابقة فى أوروبا .. وبدءا من سنة ١٩٦٢ أضيفت إلى مصفاة بوانت أيير وحدات بتروكيميائية لإنتاج مواد السكلوهيكسان والبنزين —والتولوين وحمض النافتنيك[1] Naphtenic Acid .

إن للنهوض المرموق فى صناعات التكرير فى الأقطار العربية هدفين متكاملين اقتصاديا وهما :

١ — تلبية الحاجات الاستهلاكية المتزايدة بمزيد من الإحلال محل الواردات وتحرير السوق الاستهلاكية الكامنة بالأساليب المالية وزيادة الترابط الديناميكى ، والتبعية المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتنزيع زمر المنتجات المكررة الهادفة للاستغناء عن الواردات ، هذا ما تلاحظة فى الأقطار العربية قاطبة وفى تلك القائمة بسياسة تصنيع ديناميكية خاصة كالجزائر والعراق وسورية . إن وضع سياسة تسويقية بعيدة

---

(١) GIACOTTINO, Jean-Claude : «Trinité et Tobago, Une économie industrielle dévloppée», Le Monde Diplomatique, Paris, Août 1972. Supplément Trinité et Tobago, Dix ans d'indépene dance page 18

المدى واعتماد الأساليب المالية والصناعية التكاملية سيفتح للعرب أسواقا كامنة اليوم ،ويؤمن فرصا جديدة للتعاون وتبادل المنفعة مع آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومع البلدان الاشتراكية .

٢ — تطوير الصادرات من المنتجات المكررة وذلك إلى الأسواق الجديدة فى البلدان النامية ولاسيما الآسيوية من جهة وإلى أسواق كل من اليابان والولايات المتحدة وأوربا الغربية من جهة أخرى.

ان التوجه نحو التصدير قد برز بشدة فى الأقطار العربية المنتجة ، سواء الرئيسية كالعربية السعودية والكويت وليبيا والعراق ، أو الثانوية كسورية ، ويشكل الموقع الجغرافى بالإضافة إلى توفر النفط الخام محليا حافزين للدول المستهلكة أى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية على الاهتمام باقامة المصافى التصديرية فى الخليج وعلى شواطىء البحر المتوسط لسد حاجاتها الإضافية الجديدة أو المتوقعة خلال السنوات القادمة .

تنويع الأسواق بفتح الأسواق الكامنة Potential والأسواق التكاملية بين الأقاليم Inter-regional complementary markets

خلال السنوات الثلاث الأخيرة اصطدمت المحاولات التى بذلتها بعض المصالح المالية العربية للاستثمار الصناعى فى الدول الغربية وتعرضت هذه المصالح بسبب أخذها مشاركات محدودة فى رساميل بعض الشركات الصناعية الألمانية الغربية والبريطانية إلى حملة شعواء ، وقد تجلى رد الفعل ضد هذه المحاولات الأولى بمبادرات مالية مضادة كمبادرة دوتيشه بانك لتطويق حملة الأسهم الجديدة من المستثمرين العرب وبتشريعات قومية محلية تشمل التمييز وفقاً للجنسية والمنشأ بين المساهمين فى الشركات الأمريكية مثلا ، ولكن استفحال الأزمة الاقتصادية وتواصلها دفعا المصالح الغربية إلى التخفيف قليلا من تشددها وفتح الباب قليلا أمام رأس المال النفطى العربى للدخول

فى الاقتصاديات الغربية ، وذلك لاستخدامه فى عملية النهوض الاقتصادى وتنشيط الطلب للخروج من الأزمة الراهنة ، والواقع أننا نلمس بدايات هذا الموقف حتى قبل أكتوبر ١٩٧٣ وذلك لدى المصالح الأقل قوة وتمركزاً داخل الاقتصاديات الغربية ونعنى بها المصالح الأوروبية الغربية واليابانية بالمقارنة مع المصالح الأمريكية وكذلك المصالح النفطية المسماة المستقلة سواء فى أوربا الغربية (كألمانيا) أو داخل الولايات المتحدة ، وهنا بالضبط نجد أن التطور فى الولايات المتحـــدة يدفع بالشركات المسماة المستقلة إلى دراســـة فكرة الاستثمار العربى فى صناعات المصب Downstream Industrie الأمريكية ، وإذ تبرمج الشركات الكبرى مشروعات جديدة للتكرير يغدو ممكنا أن تحدث تطورات أخرى . لقد أعد مارتن لوبل وهو محام من واشنطن عمل سابقا كمساعد قانونى للشيخ وليام بروكسماير خطة تدخل الشركات النفطية المستقلة بموجبها فى مشاركات مع الحكومات العربية للاستثمار فى صناعة التكرير داخل الولايات المتحدة ، إن مشروعا كهذا سيمتص بعض الأموال العربية بينما سيمكن العرب من أن يستثمروا فى صناعة يخبرونها كما يقول لوبل .

أما « المستثمرن » فيرى لوبل هذا أنهم ستصبح لهم طاقة تكريرية خاصة بهم وسيضمنون بذلك الإمدادات المطلوبة بالمنتجات النفطية غير المتوفرة لهم حاليا ، ان لوبل يقر بأن هذه المخططات لم تزل فى طور الإعداد لكنه يأمل أن يتمكن الوسطاء فى لندن من بلورة الخطط التفصيلية لهذه الفكرة .

ولكن المسألة الأساسية هى اختيار بلد الاستثمار الصناعى والإفادة المثلى من فعله الاقتصادى فى البيئة الاجتماعية ، وهى مسألة يتجاهلها لوبل المذكور ، ففى رأينا أن الإفادة الاقتصادية المثلى وعلى المدى الطويل من العوائد النفطية العربية تكون بالاستثمار داخل الأقطار النفطية نفسها خاصة وفى المنطقة العربية عامة ، أى بتصنيع الاقتصادات العربية وتوسيع قاعدتها التكنولوجية الخاصة بها وتطويرها وتقويم علاقاتها التبادلية مع مناطق العالم الأخرى التى

تتعامل معها ، وهنا يقوم الأساس الموضوعى والاقتصادى لمشاركات تكريرية بين الأقطار العربية ذاتها .

ولكن ماذا عن إمكانات تصدير المنتجات إلى أوربا الغربية ؟

إن مصلحة الأقطار العربية كدول متخصصة فى إنتاج البترول تتطلب أن تتم معالجة النفط ويحول إلى مشتقات تكريرية وبتروكيميائية تمهيداً لتصديره . وليست هناك أية حجة مقبولة سياسيا أو اقتصاديا لرفض هذا التطلع المشروع لدى الدول العربية . ودون أن نتجاهل المشاكل العديدة التى تعترض تخصص المنطقة العربية فى صناعات التكرير . والبتروكيمياء — دون أن يكون مقصورا عليها — نرى بدهيا أن تتخصص المنطقة فيها بالنظر لتوفر المادة الخام — النفط والغاز — والموقع الجغرافى المحظوظ ومصادر التمويل ، ومن غير المقبول اقتصاديا أن تصدر أقطارنا مادتها الثمينة فى حالتها الخام أى دون معالجتها صناعيا . ونحن ننظر إلى هذه المسألة نظرة مبدئية ونعتبر الإقرار بما يترتب عليها من تغيرات لابد من ادخالها فى قسمة العمل الصناعى على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة ومناطق العالم المختلفة عامة شرطا لنجاح أى حوار مع بلدان أوربا الغربية وتحقيق أى تعاون اقتصادى معها مثلا.

خلال سنة ١٩٧٢ زاد إنتاج المنتجات البترولية فى البلدان الست الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة بمعدل وسطى قدره ٧ فى المائة حيث وصل إلى ٤٢٦ مليون طن مقابل ٣٩٨ مليونا فى سنة ١٩٧١ ، ولكن بلغ معدل الزيادة ١٩,٣ بالمائة فى بلجيكا و١٥,٤٪ فى هولندا و١٠,١ بالمائة فى فرنسا (حيث وصل إلى ١١١ مليون طن وكان مائة مليون طن) ولكنه لم يتجاوز نسبة ٢,٩ فى المائة فى ألمانيا الغربية و ٤٪ فى ايطاليا ، وقد سجلت هولندا أعلى زيادة فى طاقتها التكريرية (١٧,٥) بالمائة وتلتها فرنسا (٢٠,٥ بالمائة) ثم بلجيكا (١٩ بالمائة) بينما جاءت الزيادة قليلة فى إيطاليا (+٣,٦ بالمائة)

وفى ألمانيا الغربية (+٢,٨ بالمائة) وبالإجمال فقد زادت طاقة التكرير البلدان الست بنسبة (١١,٨) بالمائة فوصلت بذلك إلى ٥٧٤ مليون طن فى نهاية ١٩٧٢ [١] .

والواقع أن السوق الأوروبية المشتركة انتهجت عشية حرب أكتوبر وتطورات الأسعار فى أواخر سنة ١٩٧٣ سياسة تقوم على تقييد استيراد المنتجات النفطية من الأقطار العربية والأجنبية الأخرى التى تقوم فيها مصاف نفطية ضخمة وذلك من أجل التشجيع على إقامة مصاف للنفط فى البلدان الأعضاء فى السوق ، إذ قرر وزراء خارجية دول السوق فى حزيران يونيو ١٩٧٣ ، [٢] تقييد استيراد مشتقات التكرير من تونس والجزائر والمغرب (بالإضافة إلى أسبانيا وإسرائيل) ، وليس لهذا التقييد من معنى إلا حصر صناعة النفط فى الأقطار العربية فى الاستخراج الصرف للخامات وتصديرها كما هى ، أى دون تكريرها محليا . وهكذا لانجد فى سياسة أوربا الغربية فى مجال التكرير عشية تطورات ١٩٧٣ أية نوايا لنقل بعض صناعات التكرير النفطى إلى الأقطار العربية المصدرة للنفط ، وقد انتبهت بعض الأوساط « المستنيرة » فى أوروبا الغربية إلى أنه تبعا لذلك ستقع أوربا الغربية واليابان فعلا فى فلك التبعية للسياسة الأمريكية المتوسطة فيما يخص تزودهما بالمنتجات المكررة ، أى من حيث كمياتها أو أسعارها ، بعبارة أخرى أن اتفاقات المقايضة بالنفط مع البلاد العربية وكذلك توفر نفط بحر الشمال (مائة مليون طن فى سنة ١٩٨٥) لن تكفيهما لمجابهة « قوى التفاوض العديدة لدى

---

(١) «Energie : en 1972 les Pays-Bas et la France ont accru davantage leur capacité de raffinage que les autres pays de la CEI», Journal Le Monde Paris, No. du 27 mars 1972

(٢) «European Commen Market Restricts Import of Refined Oil» In : The Middle East Obserror, Cairo, June 20, 1973

الأمريكان فى هذه المنطقة » إلا إذا تم تطوير مفهوم جديد للتصنيع الأوروبى فى هذا المجال[1] .

ومهما يكن من أمر فان الشركات النفطية متعددات الجنسية قد نمت طاقات التكرير فى أوروبا الغربية بحيث برزت موانىء أوروبية متخصصة فى تصدير منتجات النفط إلى الدول المجاورة وصارت طاقة التكرير الأوروبية الغربية أى فى دول السوق الأوروبية المشتركة تفوق بنسبة عالية طاقة الاستهلاك المحلية وتتوقع الأوساط الأوروبية أن تبقى حاجات بلدان السوق أقل من طاقات التكرير فيها فى نهاية العقد الحالى ، الأمر الذى ينفى موضوعيا فرص نقل جزء من صناعات التكرير الأوروبية العربية أو تكملة طاقاتها بمصاف جديدة تقام فى الأقطار العربية النفطية . بيد أن بعض النفطيين العرب يتوقعون أن يتبدل ميزان التكرير فى أوروبا الغربية بين سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٨٥ بحيث يتنبؤون بعجز يقدر بحوالى ٤١٨ مليون طن سنويا فى عام ١٩٨٥(٢). ونحن نثير هنا نقطتين هامتين فى رأينا هما :

(ا) اختيار الأسواق : إننا نرى ضرورة تنويع الأسواق برفع حصة الأسواق الكامنة بعد تحريرها وفتحها أمام المنتجات المكررة ، والبتروكيميائية .

---

(١) Le MOAL, Y. «Devenir de la Pétrochemie mediterranéenne. Elements pour une coopération euro-méditerranéenne complémntaire à la seule stratégie des Multinationales», Montpellier, Octobre/1974, CIHEAM. Doc. 01, Série 1.

(٢) نور الدين ، محمود : صناعة التكرير وفرص تنميتها فى العالم العربى » مجلة النفط والتعاون العربى » منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول — العدد الأول — الكويت صيف ١٩٧٥ ، ص ٤١ .

(ب) شروط التسويق : والبحث فيها نتيجة منطقية لتنوع الأسواق . وهذه الشروط تطرح قضايا الدعم المالى والتعاون الصناعى بين الأقطار العربية المصدرة والبلدان النامية التى ستفتح فيها الأسواق الجديدة .

ويبدو لنا أن المصالح الأوروبية الغربية لاتستبعد اتفاقات مشاركة لاحقة مع الأقطار المنتجة للنفط وخاصة العربية منها وذلك لإقامة مصاف ضخمة للتصدير إلى أوروبا الغربية أوغيرها من المناطق وذلك شرط أن تمول الاستثمارات اللازمة لها جزئيا على الأقل من طرف الدول العربية المصدرة للبترول وأن تستمد ربحيتها من التسهيلات الضرائبية وتوفر الخامات وتسهيلات الموقع الجغرافى والقرب الجغرافى من الأسواق ، غير أنه لاتتوفر دلائل تشير إلى اهتمام جدى وملموس على المدى المتوسط أو القصير وذلك بسبب فائض التكرير وأزمات الاقتصاد والاتجاه إلى الاعتماد الذاتى فى دول السوق الأوروبية المشتركة . ومما يؤكد التحفظات حول آفاق الاستهلاك الأوروبى الغربى احجام الكونسيورسيوم الألمانى الغربى الذى يضم شركات فيبا جيلسينبرج Veba - Gelsenberg وشركة شل عن تنفيذ اتفاقية المشاركة مع شركة النفط الوطنية الإيرانية (نيوك) . ومن المعلوم أن الحكومة الإيرانية أعطت مهلة للمجموعة الألمانية الغربية لتنفيذ اتفاق المشاركة الذى عقدته مع شركة نيوك الإيرانية ، وذكر أن المجموعة الألمانية فقدت حماسها للمشروع وفكرت بتخفيض طاقة التكرير من ٥٠٠ ألف برميل يوميا أى ٢٥ مليون طن سنويا بمقدار النصف.

ودون الاستهانة بالمشاكل العديدة التى تعترض تخصص المنطقة العربية فى صناعات التكرير مثلا والبتروكيمياء فان توفر مصادر التمويل والمادة

الخام نفطا كانت أم غازا والموقع الجغرافى الممتاز تجعل المنطقة مؤهلة لمثل هذا التخصص ، ومهما يكن من أمر فانه من غير المقبول اقتصاديا أن تصدر الأقطار المصدرة للنفط مادتها الثمينة خاما ودون معالجة ، وتلك مسألة مبدئية للنظر اليها كمقدمة لأى حوار أو تعاون مع البلدان الأوروبية الغربية مثلا . ولنلاحظ هنا أن الجزائر التى تنتج بحدود ٥٠ مليون طن فى السنة قد خططت لتكرير ٣٠ مليون طن سنويا قبل حلول عام ١٩٨٨ ، ورغم أن اعتدال طاقة الإنتاج الخام له أهمية هنا لتقييم هذا الهدف الطموح فانه مثل يحتذى ، وسيحتذى ولاشك من قبل الدول العربية الأخرى . إنه مثل مشجع لأنه يختصر الزمن ويراعى غلبة التكرير البتروكيميائى فى نموذج الطلب الدولى المستقبلى على المنتجات المكررة .

ولعل أهم فكرة نختم بها دراستنا هى ضرورة إعطاء الأولوية فى تخطيط التكرير العربية إلى تحرير الطاقات الاستهلاكية الكامنة — إن لم نقل إيجادها وخلقها فى الأسواق الوطنية العربية وجعل التصدير هدفا مكملا ، وتزايد أهميته تدريجيا فى سياسة التسويق العربى فى مجال التكرير ، غير أن ضآلة السوق فى إمارات الخليج مشكلة تستوجب الحل بصورة مختلفة عن تطور التكرير فى قطر كمصر أو الجزائر أو العراق ، ولامهرب هنا فى رأينا من إدماج مشاريع التكرير العربية فى المدى الطويل فى استراتيجية مشتركة على صعيد المنطقة العربية كلها وتوجيه الإنتاج إلى سوق هذه المنطقة أولا ثم إلى أسواق التصدير(١).

---

(١) EL-ZAIM, Issam : «Promoting Petrochemical Industries In the Arab Countries» Paper presented to the 2nd Sup-

أما التصدير فعملية ممكنة باطراد ، أولا إذا ربطت الدول العربية تعاونها فى ميادين النفط الخام والغاز الطبيعى والتبادل التجارى والمالى بزيادة نسبة صادراتها من المشتقات المكررة النفطية والبتروكيميائية فى مجمل الصادرات العربية إلى تلك الأسواق . وثانيا أن التصدير عملية ممكنة إذا مارسمت الدول العربيـــة سياسة تعاون تبادل المنافع متكامل الجوانب،تجاريا وصناعيا وتكنولوجيا وماليا مع البلدان النامية والبلدان الاشتراكية،أى باختصار ، حيث تقوم الأسواق الكاملة غير الغربية .

***

posium Organised by UNIDO, Baku, October 1969.

EL ZAIM, Issam : Les Economies de Grande Echelle et les Contraintes de Marché : Deux Impératifs de Coordination et d'Intégration Pétrochimiques Inter-Arabes». Alger, Colloque de la Fédération des Economistes Arabes sur le Pétrole et le Développement Economique Arabe, Octobre 1971.